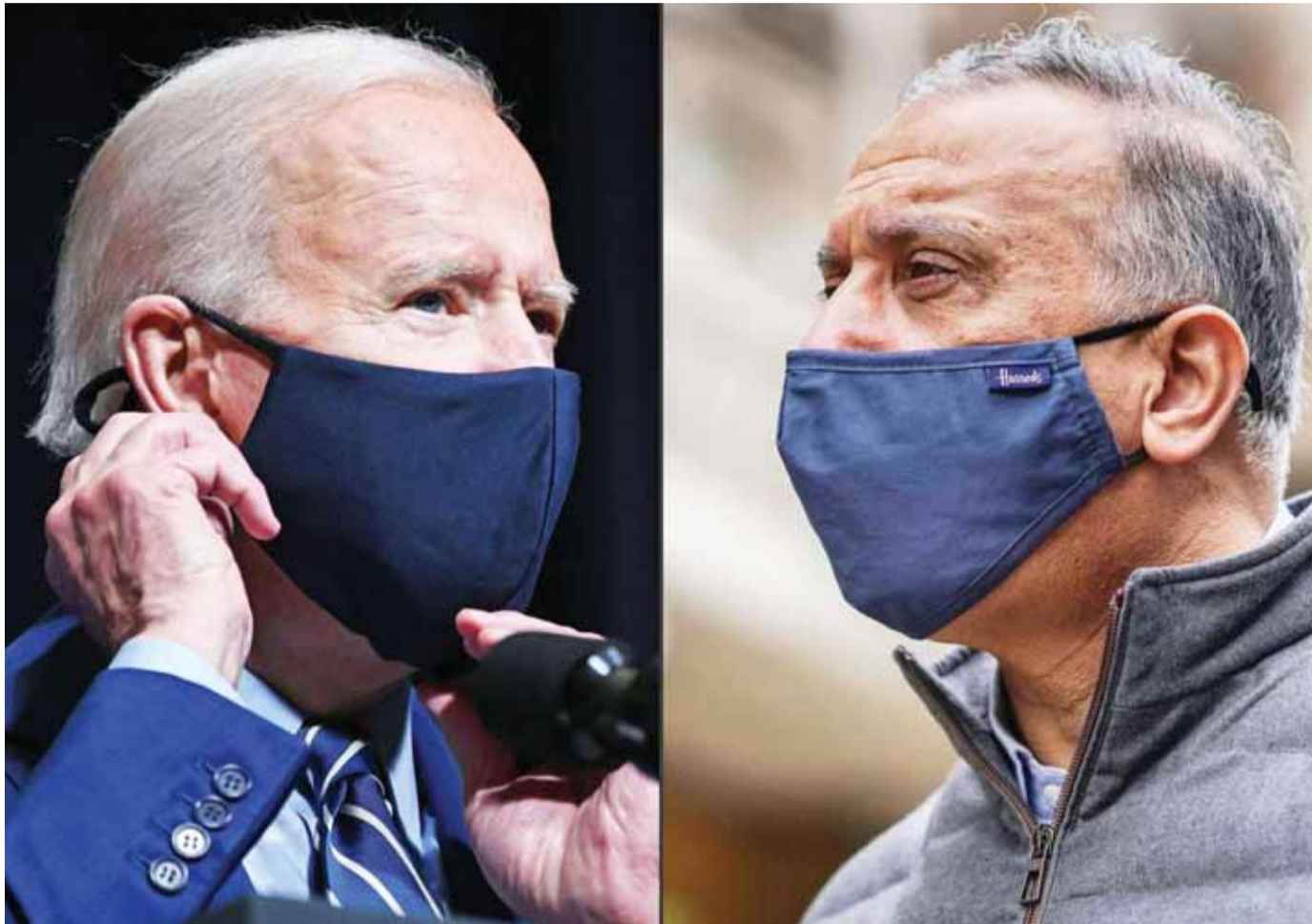


ماذا يناقش رئيس الوزراء العراقي في واشنطن، داعش أم الحشد أم إيران

كيف ستساعد إدارة بايدن الكاظمي على الصمود في وجه الميليشيات



الحوار الإستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة إذ ينصبّ بشكل رئيسي على مستقبل الوجود العسكري الأميركي في العراق، فأثمة إشكالية بالضرورة ملفّات وثيقة الصلة بذلك الموضوع ولا يمكن فصلها عنه مثل التعاون العسكري والأمني في مواجهة تنظيم داعش، ونفوذ إيران في العراق وتغول الميليشيات وتسلط الحشد الشعبي على القرار العراقي في مجالات السياسة والأمن وحتى الاقتصاد، وكلها ملفات حساسة سترافق رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي في زيارته الوشيكية إلى واشنطن.

بغداد - يفتتح رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي خلال زيارته التي يبدأها الإثنين إلى الولايات المتحدة باب النقاش مع كبار المسؤولين السياسيين والعسكريين والأمنيين الأميركيين باب النقاش في عدد من الملفات والقضايا الهامة والحساسة، تتجاوز قضية الوجود العسكري الأميركي على الأراضي العراقية، رغم بروز هذا الموضوع في الخطاب السياسي والإعلامي الراجح على هامش الزيارة.

وقالت مصادر سياسية عراقية مطلّعة إن ملفي إيران وتدخلاتها في العراق، والحشد الشعبي والدور المتضخم لميليشياته في مجالات الأمن والسياسة وحتى الاقتصاد في العراق ستكون على طاولة النقاش عندما يُستقبل الكاظمي من قبل الرئيس الأميركي جو بايدن ومسؤولين كبار في إدارته.

فؤاد حسين



لانزال بحاجة للتألف
الدولي بقيادة واشنطن
لمواجهة داعش

وكما أن الملف الأمني وما يتعلّق تحديداً بالمواجهة ضدّ تنظيم داعش وعودته اللافتة إلى النشاط وزعزعة الأمن خلال الفترة الأخيرة، سيكون بحسب نفس المصادر، ضمن أجندة الزيارة التي تبدأ الإثنين، خصوصاً وأن المسائل الأمنية يند رئيسي في الحوار الإستراتيجي العراقي - الأميركي الذي بلغ مرحلته الأخيرة ودخل طور مناقشة النقاط التفصيلية المتعلقة بوضع القوات الأميركية الموجودة في العراق وورثها المستقبلي في المساعدة على محاصرة فلول التنظيم المتشدد ومحاولة استئصالها.

وقال دبلوماسي عراقي سبق له العمل في الولايات المتحدة إن واشنطن تتفهم الوضع الحساس لرئيس الوزراء وتدرك حجم المصاعب التي يواجهها

أسمك وأفهمك

المتحدة بمواصلة القتال ضدّ تنظيم الدولة الإسلامية.

وبعد أن استهدفت المصالح الأميركية في العراق منذ بداية العام بنحو 50 هجوماً بصواريخ أو بطائرات دون طيار نفذتها ميليشيات شيعية، شدّد أوستن على "ضرورة أن تكون الولايات المتحدة والتحالف قادرين على مساعدة الجيش العراقي بأمان تامّ".

وبحث الكاظمي مع موفد البيت الأبيض بريت ماكغورك الأسبوع الماضي في بغداد، "انسحاب القوات المقاتلة من العراق"، لكنّ المتحدث باسم البيت الأبيض جين ساكي قالت إن الحكومة العراقية "راغبة في أن تواصل الولايات المتحدة والتحالف تدريب جيشها ومساعدته، وتقديم الدعم اللوجستي وتبادل المعلومات".

ما نتحدث عنه هو كيفية دعم قوات الأمن العراقية في هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية.

وكان وفد عراقي قد أجرى الخميس في واشنطن محادثات تتعلق بالوجود العسكري الأميركي في العراق قبيل اجتماع الكاظمي مع بايدن الإثنين في البيت الأبيض.

واستقبلت مسؤولة الشؤون الدولية في وزارة الدفاع الأميركية مارا كارلين وفداً برئاسة مستشار الأمن القومي العراقي قاسم الأعرجي "للبحث في التعاون العسكري على المدى الطويل" بين البلدين، حسب ما قال المتحدث باسم البيت الأبيض جون كيربي في بيان.

وأشار المتحدث إلى أن وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن انضمّ إلى المحادثات لإعادة تأكيد التزام الولايات

أن يكون للإجراء تأثير كبير، خاصة وأن الولايات المتحدة تحركت بالفعل نحو التركيز على تدريب القوات العراقية.

لكن الإعلان المتوقع صدره عقب اجتماع الرئيس الأميركي جو بايدن ورئيس الوزراء العراقي الأسبوع المقبل سيصدر في وقت حساس سياسياً للحكومة العراقية، حيث يواجه رئيس الوزراء ضغطاً متزايداً في الداخل من أحزاب متحالفة مع إيران وجماعات برلمانية تعتبره مؤيداً للجانب الأميركي.

وقال مسؤول دفاعي أميركي كبير طلب عدم نشر اسمه إن "النقطة الأساسية التي سنسمع بها واعتقد أنها مهمة للغاية هي أن إدارة بايدن ترغب في البقاء بالعراق لأن الحكومة العراقية دعوتنا إلى هناك وطلبت منا مواصلة ذلك". وأضاف "الهمة لم تتغير،

ويهدد مثل هذا الطلب لدفع النقاش في إطار الحوار الإستراتيجي الأميركي العراقي باتجاه البحث عن صيغ وعناوين مقبولة للحفاظ على وجود عسكري أميركي طويل الأمد في العراق، بعيداً عن مطلب إنهاء ذلك الوجود بشكل كامل مثلما ترغب في ذلك إيران واتباعها في العراق.

وغير بعيد عن هذا السياق قال مسؤولون أميركيون إنه من المتوقع أن تعلن الولايات المتحدة والعراق رسمياً إنهاء عمل البعثة القتالية الأميركية في العراق بنهاية هذا العام وأن يواصل البلدان عملية الانتقال نحو توفير التدريب والمشورة للقوات العراقية. ويوجد في العراق حالياً 2500 عسكري أميركي يركزون على مواجهة فلول تنظيم داعش، وليس من المتوقع

تنفيذ اتفاق الرياض يتعثر ويعصف بأمل توحيد معسكر الشرعية اليمنية

والأمن التابعة للحكومة والمجلس تحت قيادة وزارتي الداخلية والدفاع.

ولا يزال الانتقالي مسيطراً أمنياً وعسكرياً على العاصمة المؤقتة عدن منذ أغسطس 2019 إضافة إلى سيطرته على مناطق جنوبية أخرى. فيما تواصل قوات حزب الإصلاح العاملة تحت لواء القوات الحكومية محاولاتها السيطرة على مناطق ذات مواقع إستراتيجية وثريّة بالموارد مثل محافظات شبوة وأبين وتعن.

بين الطرفين واستكمال تنفيذ اتفاق الرياض برعاية المملكة. وكان قد تمّ التوقيع في الخامس من نوفمبر 2019 على اتفاق الرياض برعاية سعودية ودعم أممي، بهدف حل الخلافات بين الحكومة الشرعية والانتقالي.

ومن أبرز بنود الاتفاق تشكيل حكومة مناصفة بين الشمال والجنوب يشارك فيها المجلس، وقد تم تشكيلها بالفعل في ديسمبر الماضي، إضافة إلى إعادة ترتيب الوضع العسكري في عدن والمناطق

أكبر معاقلة في الشمال لمصلحة المتطرفين الحوثيين. ومنعت الخلافات التي لم تهدأ بين سلطة هادي والمجلس الانتقالي عودة حكومة رئيس الوزراء معين عبد الملك إلى مدينة عدن التي تتخذها الشرعية اليمنية عاصمة مؤقتة بسبب وقوع العاصمة صنعاء تحت سيطرة الحوثيين، حيث لا تزال الحكومة منذ شهر مارس الماضي تمارس مهامها من العاصمة السعودية الرياض، في ظل أوضاع معيشية معقدة في المناطق الواقعة نظرياً ضمن سلطتها حيث يعمّ الفقر والبطالة وتكاد تنعدم الخدمات العامة، وحيث أطلق تهوي قيمة العملة اليمنية موجة غلاء غير مسبوقة فضلاً عن ندرة المواد الأساسية، وكلها أمور هزّت ثقة السكان بالحكومة وجعلتها غير ذات قيمة في نظر غالبية العظمى.

وقبل أسابيع انطلقت مشاورات بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي في العاصمة السعودية بهدف إنهاء التوتر

وهدد المجلس على لسان أحد قادته باستخدام القوة لمنع تنفيذ قرار اتخذته الشرعية بعقد اجتماعات الحكومة اليمنية والبرلمان في جنوب اليمن، الذي يطالب الانتقالي باستعادة دولته المستقلة التي كانت قائمة قبل الوحدة المنجزّة أوائل تسعينات القرن الماضي. وقال أحمد بن بريك رئيس الجمعية الوطنية التابعة للمجلس "لا لعقد أي اجتماعات لمجلس النواب أو الحكومة"، مضيفاً في تغريدات عبر تويتر



لا شيء يوحى بالترافع

كوارث بيئية تهدد المياه الإقليمية لليمن

من النفط الخام قلق الحكومة اليمنية والأسم المتحددة. وهي موجودة منذ 2015 في البحر الأحمر على بعد حوالي ستين كيلومتراً من الساحل في منطقة سيطر عليها المتمردون الحوثيون. وحذرت منظمة غرينبيس أن هذه الناقلة قد "تفجر" في أي لحظة.

ورغم تواتر التقارير بشأن تهالك الناقلة وقرب تفككها إلى جانب التحذيرات من النتائج الكارثية التي ستنتج عن ذلك، فإن الحوثيين يخبرون الخلافات حول صيانتها ويحاولون استخدامها كورقة ضغط لفك الرقابة التي يفرضها التحالف العربي بقيادة السعودية على المنافذ البحرية الواقعة ضمن مناطق سيطرة المتطرفين.

20 كيلومتراً، وذلك رداً على سؤال حول الحادث الذي وقع قبل نحو أسبوع من دون أن تتم الإشارة إليه عند وقوعه. ولاحظ مراسل لوكالة فرانس برس وجود بقعة نفطية على طول الساحل. ونقلت الوكالة اليمنية عن تقرير أولي للحكومة أن الأضرار تمتد حتى محمية الحسوة.

وأورد المسؤول في الميناء أن هذه الناقلة موجودة منذ العام 2014 في ميناء البريقة وكانت تحوي مادة الديزل. وإضافة إليها ثمة نحو عشر سفن متهاكلة موجودة في موانئ عدن بحسب المصدر نفسه.

وعلى الساحل الغربي تثير الناقلة "صافر" التي تحوي 1.1 مليون برميل

عقد - غرقت ناقلة نفط متروكة في خليج عدن في البحر الأحمر خلفت بقعة نفطية على طول الساحل، في ظل مخاوف من حدوث كارثة بيئية من شأنها أن تزيد من تعقيد الأوضاع في جنوب اليمن، لاسيما وأن عدداً كبيراً من السكان هناك يعتمدون على الصيد البحري كمورد اقتصادي رئيسي.

وقال الرئيس التنفيذي لمؤسسة موانئ خليج عدن محمد امزربه لوكالة الأنباء اليمنية الرسمية "سبأ" أنه تم إبلاغ السلطات الأسبوع الماضي بخطر غرق الناقلة "ديا" بعد أن تسربت إليها المياه.

ومن جهته أوضح مسؤول في ميناء عدن أن الأضرار تمتد على طول حوالي



أحمد بن بريك

للعقد أي اجتماعات
لمجلس النواب والحكومة
على أرض الجنوب